برنامج الأغذية العالمي

WFP

wfp.org/ar

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 25-2015/5/28

مسائل التسيير والإدارة

البند 12 من جدول الأعمال

للعلم*

تحديث عن شراء الأغذية في البرنامج

Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2015/12-C

21 April 2015

ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلاّ إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع برنامج الأغذية العالمي على الإنترنت (http://executiveboard.wfp.org).

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم.

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بالموظفين المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

السيدة C.Fleischer
مديرة شعبة المشتريات
رقم الهاتف: 066513-2293

السيدة M. McGroarty
نائبة مديرة شعبة المشتريات
رقم الهاتف: 066513-3099

حقائق وأرقام

1- في سنة 2014 اشترى **البرنامج** 2.2 مليون طن متري من السلع الغذائية بما قيمته 1.25 مليار دولار أمريكي لاستخدامها في خيارات المساعدة الغذائية في 73 بلدا. وشمل الموردون، وعددهم 700 مورد، 220 من منظمات صغار المزارعين المدعومة ببرنامج الشراء من أجل التقدم أو ما شابه من البرامج العاملة مع المزارعين الأسريين مثل برنامج الشراء من الأفارقة من أجل أفريقيا الذي تنفذه حكومة البرازيل ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة و**البرنامج**.

2- وقام **البرنامج** بشراء 50 نوعا من الأغذية من 92 بلدا. ورغم تغير السلال الغذائية لتشمل أنماطا أكثر تنوعا من الأغذية، فما زالت السلع السائبة هي الغالبة على المشتريات.

3- ووفر 74 بلدا ناميا نسبة 80 في المائة، بما قيمته 945 مليون دولار أمريكي، من الأغذية المشتراة؛ في حين وفرت البلدان المتقدمة نسبة العشرين في المائة المتبقية. ويبين الجدول 1 البلدان الخمسة عشر التي تصدرت قائمة البلدان النامية التي اشترى فيها **البرنامج** الأغذية في سنة 2014.

الجدول 1 - البلدان الخمسة عشر التي اشترى البرنامج منها الأغذية في 2014		
البلد	الكمية (بالطن المتري)	القيمة (بالدولار الأمريكي)
تركيا	367 131	246 336 247
الهند	239 056	116 609 844
إندونسيا	83 262	73 526 895
أثيوبيا	131 392	48 582 714
باكستان	56 456	29 980 901
جنوب أفريقيا	62 565	28 055 485
أوكرانيا	78 850	26 039 899
ميانمار	58 560	23 849 681
جمهورية تنزانيا المتحدة	71 733	23 612 870
تايلند	43 231	22 474 725
أوغندا	49 921	20 649 138
العراق	17 290	20 347 009
كينيا	44 763	18 629 706
ملاوي	41 630	17 828 238
دولة فلسطين	18 887	17 042 068

4- واشترى **البرنامج** 800 794 طن من الأغذية عن طريق المرفق العالمي لإدارة السلع الأساسية (مرفق الشراء الآجل سابقا)، وهو نظام يضمن التسليم في حينه في سلسلة الإمداد. وكان 85 في المائة من هذه المشتريات مخصصا لعمليات لغرب أفريقيا، وشرق أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبفضل الأغذية المخزونة مسبقا في لاس بالماس تمكن **البرنامج** من أن يختصر إلى حد بعيد المهلة اللازمة للشروع في توزيع الأغذية في البلدان الثلاثة المتأثرة بمرض فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا.

5- واشترى **البرنامج** 50 في المائة من الأغذية في الأقاليم التي يعمل فيها لاستخدامها في هذه الأقاليم ذاتها. وفي عام 2014 مثلت المشتريات من تركيا، للاستجابة لأزمتي العراق والجمهورية العربية السورية، نسبة إضافية تبلغ 14 في المائة. وقام **البرنامج**، في 55 بلدا عمل فيها في 2014، بشراء أغذية تم توفيرها محليا لتغطية جانب من الاحتياجات الغذائية لمشروعاته. وحتى في البيئات التي يمثل العمل فيها تحديا مثل أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان، اشترى **البرنامج** بعض الأغذية محليا. كما تم شراء كميات كبيرة من الأغذية محليا في أثيوبيا وميانمار والنيجر والسودان وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة لاستهلاكها ضمن هذه البلدان.

6- ومثلت المشتريات من أجل الطوارئ من المستوى 3، والمتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى والعراق والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان والاستجابة لمرض فيروس الإيبولا، نسبة 37 في المائة من مشتريات الأغذية في سنة 2014 و42 في المائة من الإنفاق على شراء الأغذية. واشترى **البرنامج** منتجات غذائية لهذه العمليات من خلال خليط من عمليات الشراء المحلية والإقليمية والدولية في 33 بلدا. وبلغ نصيب بلدان أخرى تعاني الأزمات من هذه المشتريات- الكاميرون ومالي ودولة فلسطين واليمن 000 220 طن متري أي 10 في المائة من المجموع.

7- وكانت تركيا أكبر مصدر مشتريات الأغذية من حيث الحجم،131 367 طناً والقيمة 246 مليون دولار أمريكي. وبما أن نسبة 88 في المائة من الأغذية كانت لصالح عمليات في العراق والجمهورية العربية السورية فقد مكن موقع تركيا **البرنامج** من النهوض بالمهل والتكاليف. كما أن البائعين الأتراك وفروا الأغذية بأقل مهل ممكنة من 12 بلدا تشمل كندا والهند ولبنان وروسيا الاتحادية وأوكرانيا بقصد تجهيزها في تركيا.

8- واشترى **البرنامج** 056 239 طنا من الأغذية بما قيمته 117 مليون دولار أمريكي من الهند، وهي المصدر الثاني من حيث القيمة. وقد وجه معظم هذه الأغذية، المؤلفة من الأرز بصفة رئيسية، إلى الجمهورية العربية السورية وغرب أفريقيا.

9- وجاءت أثيوبيا في المرتبة الرابعة كمصدر لشراء الأغذية؛ واستخدم معظم الأغذية التي تم شراؤها فيها ضمن برامج منفذة داخل البلاد. كما استخدمت الأغذية المشتراة من خلال المرفق العالمي لإدارة السلع الأساسية في كينيا وملاوي وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة في عمليات منفذة محليا وفي البلدان المجاورة. واستخدمت الأغذية المشتراة في العراق ودولة فلسطين في تلبية التوسع السريع في احتياجات الطوارئ في الإقليم في منتصف سنة 2014. وفي العراق، اشترى **البرنامج** بنودا غذائية مستوردة سلمت في صورة طرود أسرية مسبقة التغليف. وما زالت إندونيسيا مصدرا مهما لزيت النخيل الذي يستخدم في عمليات في كل أرجاء العالم.

السلع الغذائية

10- مثل الأرز والقمح والذرة والذرة الرفيعة والدخن 48 في المائة من حجم الأغذية المشتراة و33 في المائة من مصروفات شراء الأغذية. واستأثر الأرز والذرة بما نسبته 68 في المائة من الحبوب المشتراة. وتم شراء الذرة الصفراء محليا أو في إقليم البلد المتلقي.

11- وتم الحصول على الأرز من آسيا بصفة رئيسية: جاءت كمية 000 300 طن، أي 83 في المائة من المجموع، من الهند وميانمار وباكستان وتايلاند وفييت نام. واشترى عدد من البلدان في غرب أفريقيا كميات صغيرة من الأرز المنتج محليا لدعم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

12- وبلغ نصيب الذرة والدخن 000 170 طن، 16 في المائة- من الحبوب المشتراة. وجاء ما نسبته من هذه الكمية من مالي والنيجر وجنوب السودان والسودان وأوغندا؛ كما جاء ما نسبته 33 في المائة من الذرة الرفيعة من الهند.

13- وشملت مصادر الحصول على القمح كلاّ من أستراليا وباكستان وأوكرانيا. وتم الحصول على دقيق القمح، الذي يمثل 6 في المائة من جميع مشتريات الأغذية، من تركيا، لدعم العمليات الإقليمية، ومن دولة فلسطين واليمن، لدعم العمليات المحلية. وفي البلدين الأخيرين اشترى **البرنامج** دقيق القمح عن طريق موردين يستوردون كميات كبيرة من القمح بقصد طحنه.

14- في 2014 اشترى **البرنامج** 000 248 طن من البقول الجافة تبلغ قيمتها 147 مليون دولار أمريكي. وبلغ نصيب الحمص والعدس والبازلاء والبازلاء المجروشة 67 في المائة من قيمة هذه المشتريات؛ ومثلت الفاصولياء الجافة بأنواعها المختلفة النسبة المتبقية أي 33 في المائة. كما اشترى **البرنامج** 000 28 طن متري من البقول المعلبة، وهي من الأغذية الأساسية في الشرق الأوسط، للعملية الخاصة بالجمهورية العربية السورية.

15- واستجابة للأزمات في الشرق الأوسط، زاد **البرنامج** كثيرا من مشترياته من الطرود الغذائية الأسرية المسبقة التغليف التي تحتوي أغذية يستهلكها المستفيدون بانتظام. وكانت الطرود تضم في العادة سبعة أو ثمانية أنواع من الأغذية التي تمثل توازنا من البروتين والكربوهيدرات والزيوت.

16- وبلغت نسبة الأغذية المغذية الخاصة 17 في المئة من نفقات المشتريات و10 في المائة من كميتها في سنة 2014. وتم الحصول على معظم كميات مستحضر SuperCereal والأغذية التكميلية الجاهزة للاستخدام من بلجيكا وفرنسا وإيطاليا بتكلفة بلغت 155 مليون دولار أمريكي؛ كما كانت تركيا والولايات المتحدة ضمن الموردين الرئيسيين. ومازال **البرنامج** يدعم إنتاج الأغذية المغذية الخاصة وشراءها محليا في ملاوي ونيبال وباكستان وجنوب أفريقيا وأوغندا.

الشراء محليا وإقليميا، بما في ذلك من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة

17- يقوم **البرنامج**، كلما أمكن، بشراء الأغذية محليا أو إقليميا. وتصل تكلفة هذه المشتريات إلى 555 مليون دولار في السنة. وفي أفريقيا تبلغ قيمة المشتريات المحلية والإقليمية 270 مليون دولار أمريكي. والمشتريات المحلية والإقليمية تحفز التجارة وتشجع الأسواق الناشئة على النمو.

18- وقد وزع ما نسبته 95 في المائة من الأغذية المشتراة من شرق أفريقيا وأفريقيا الوسطى، البالغ قدرها 000 250 طن، على مستفيدين من الإقليم. وتم توزيع 59 في المائة من الأغذية المشتراة من الجنوب الأفريقي، وقدرها 000 240 طن، داخل الإقليم في حين وزع ما نسبته 38 في المائة منها في أقاليم أفريقية أخرى. وفي غرب أفريقيا اشترى **البرنامج** 000 85 طن من الأغذية من أجل عمليات في الإقليم.

19- ويوسع **البرنامج** نطاق قدرته الشرائية لتشمل الحكومات لتشجيع شراء الأغذية المحلية. واشترى **البرنامج**، من خلال حسابات الأمانة التابعة له، 400 21 طن من الأغذية قيمتها 16.9 مليون نيابة عن الحكومات لدعم برامج اجتماعية كبرامج التغذية المدرسية في بوروندي وكولومبيا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وإثيوبيا وغواتيمالا وهندوراس وليسوتو ونيبال والنيجر وبراغواي ورواندا وزمبابوي. والمشتريات التي تجرى من خلال حسابات الأمانة تنفذ وفقا لسياسات المشتريات المتبعة في **البرنامج** لكفالة تحقيق القيمة الأعلى وسلامة الأغذية وضمان الجودة.

20- وفي سنة 2014، اشترى **البرنامج**، من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، عن طريق مبادرة الشراء من أجل التقدم، 000 87 طن من الأغذية قيمتها 34 مليون دولار أمريكي وتمثل ما نسبته 3 في المائة من النفقات الخاصة بالمشتريات. وخلال المبادرة التجريبية البالغة مدتها خمس سنوات، اشترى **البرنامج**، من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، 000 366 طن من الأغذية تبلغ قيمتها 148 مليون دولار أمريكي. وأعدت شعبة المشتريات في **البرنامج** طرائق شراء جديدة مثل عقود الشراء الآجلة لدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ وسيواصل استخدام هذه العقود مع استمرار **البرنامج** في توسيع نطاق الشراء من هذا المصدر.

21- وبين التقييم المستقل لمبادرة الشراء من أجل التقدم، الذي استكمل في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2014، أن الجهات المعنية مثل الحكومات والمؤسسات المالية والقادة المجتمعيين يسلمون بقيمة الاستثمارات التي أجريت باستخدام طرائق الشراء من أجل التقدم كما أوضح الفوائد التي عادت منها على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومنظماتهم ومجتمعاتهم المحلية. ويقوم **البرنامج** بتعميم هذه الابتكارات والممارسات الفضلى وبتوحيد المعارف المستفادة منها.

22- وسيزيد **البرنامج**، خلال السنوات الثلاث المقبلة، المشتريات المباشرة من صغار المزارعين إلى ما لا يقل عن 10 في المائة من مشترياته. وتحقيقا لذلك وبغية مساعدة المزارعين على النفاذ إلى أسواق جديدة، يقوم **البرنامج** بإعداد استراتيجية جديدة للمشتريات: منصة الشراء الصبور التي ترمي إلى إنشاء اتحاد شركاء من القطاعين العام والخاص، المؤسسات المالية والمنتجون الزراعيون ومشترو الأغذية على النطاق الكبير، بقصد زيادة قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على إنتاج منتجات عالية الجودة عن طريق تعزيز قدرتهم على الحصول على المدخلات وأدوات الحد من المخاطر والنفاذ إلى أسواق أكبر.

الدعم في حالات الطوارئ

23- في سنة 2014، كان ما نسبته 47 في المائة من الأغذية التي اشتراها **البرنامج** مخصصا لعمليات الطوارئ. وقد استأثرت عمليات الطوارئ من المستوى 3 وحدها بما نسبته 37 في المائة من مشتريات **البرنامج** من الأغذية.

24- ومازالت الأزمة في الجمهورية العربية السورية تطرح العديد من التحديات التنفيذية. وفي سنة 2014 كان ما نسبته 21 في المائة من مشتريات **البرنامج** مرتبطا بهذه الاستجابة. وقد أضاف **البرنامج** عقودا ابتكارية مثل اتفاقات توريد الأغذية بقصد اختصار مهل توفير الأغذية وتكاليفها؛ وفي عام 2014 تم استخدام 240 000 طن من العدس والحمص والبرغل والمعجنات بموجب مثل هذه العقود. واتفاقات توريد الأغذية تختصر مهل التسليم كثيراً لأن الموردين يضمنون توافر المخزونات للاستخدام الفوري.

25- ويغلف ما نسبته 80 في المائة من الطرود الغذائية المخصصة للجمهورية العربية السورية داخل هذا البلد باستخدام أغذية مشتراة سائبة من المصادر التي يستخدمها **البرنامج**. أما الطرود المتبقية ونسبتها 20 في المائة، وهي للاستخدام في العراق وليبيا فضلا عن الجمهورية العربية السورية، فهي تشترى مغلفة بالفعل من الموردين لكفالة تنفيذ الاستجابة في الوقت المناسب. وكان ما نسبته 83 في المائة من الطرود الغذائية المغلفة المشتراة في سنة 2014، البالغ عددها 2.5 مليون طرد، وقيمتها 125 مليون دولار أمريكي، مخصصا لحالة الطوارئ العراقية.

26- في سنة 2014، اشترى **البرنامج**، بالاشتراك مع المرفق العالمي لإدارة السلع الأساسية، 85 000 طن من الأغذية من أجل المستفيدين في جنوب السودان، وهي أغذية تنقل عبر ممري إمداد من جيبوتي وموميا. وقد اشترى **البرنامج** 460 طنا متريا من الذرة مباشرة من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في جنوب السودان.

27- وسجلت الحاجة إلى أغذية الطوارئ زيادة كبيرة في غينيا وليبيريا وسيراليون نتيجة لتفشي مرض فيروس الإيبولا. وفيما بين شهري سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول، اشترى البرنامج 75 000 طن متري من الأغذية للمستفيدين في هذه البلدان، بزيادة تبلغ ثلاثة أمثال الاحتياجات السابقة على الطوارئ.

بيئة الأسواق

28- في سنة 2014 انخفض مؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بنسبة 3.7 في المائة مقارنة بسنة 2013، وهو ثالث هبوط سنوي على التوالي. وسجلت أسعار الأغذية الأساسية التي يشتريها **البرنامج**، مثل الأرز والذرة وزيت النخيل هبوطا حادا في الأسواق الدولية، أما سعر القمح فقد سجل هبوطا معتدلا.

الشكل 1: متوسط أسعار الأسواق الدولية لكل فصل في سنة 2014 (*بالدولارات الأمريكية*)

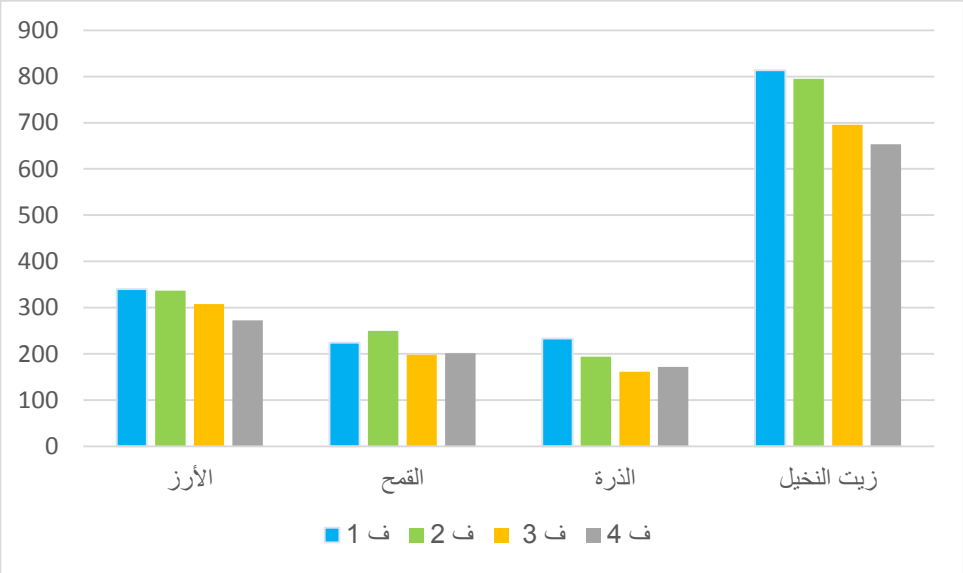

29- وتمثلت المؤثرات التي أدت إلى هبوط الأسعار في مستويات الإنتاج المرتفعة والحصاد والمخزون الوافرين، خاصة فيما يتعلق بالحبوب. وكانت هناك مؤثرات أخرى غير مباشرة تمثلت في القيود التي فرضت على الاستيراد في الاتحاد الروسي وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى وتدهور أسعار البترول الخام. وانخفضت أسعار الحبوب بنسبة 12.5 في المائة مقارنة بمستويات سنة 2013 وذلك في ضوء التوقعات التي تنبئ بمستويات قياسية لإنتاج الأغذية في العالم مع وجود مخزونات كبيرة، كما هبط سعر الذرة، وهي من المحاصيل الرئيسية بالنسبة **للبرنامج**، بنسبة 24.2 في المائة في المتوسط.

30- وانخفضت أسعار زيت النخيل بنسبة 6 في المائة بسبب وفرة المخزونات والتوقعات أن تؤدي الأسعار المنخفضة للبترول الخام إلى تخفيض الطلب على الديزل البيولوجي. وقد تزاوجت الأسعار التي دفعها **البرنامج** في زيت النخيل إلى حد بعيد مع الأسعار السوقية، لذلك فإن استراتيجية **البرنامج** تتمثل في متابعة تقلبات الأسعار والشراء في الأوقات المواتية.

الشكل 2- الأسعار الشهرية لزيت النخيل في 2014

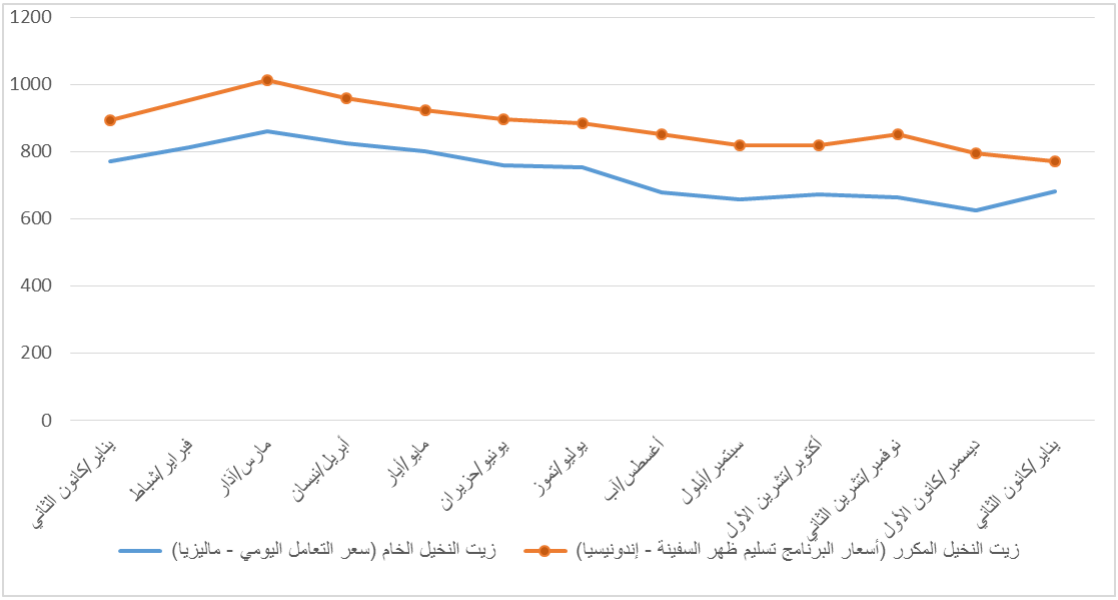

31- وتحدد التكاليف المختلطة للذرة والسكر وفول الصويا والحليب المجفف المنزوع الدسم المستخدمة في إعداد الأطعمة المجهزة مثل مستحضر SuperCereal Plus إلى مدى بعيد التكلفة النهائية للمنتج. وعلى سبيل المثال، فإن سعر الحليب المنزوع الدسم، الذي يدخل في تركيب هذا المستحضر بنسبة 8 في المائة، قد هبط بنسبة 23 في المائة فيما بين شهري يوليو/تموز وديسمبر/كانون الأول 2014 مما خفض سعر المنتج إلى 150 دولاراً أمريكياً للطن.

استراتيجية التسوق وتحقيق الكفاءات على الصعيد العالمي

32- من الجاري، وفقا لخطة العمل الثلاثية للمشتريات التي وضعتها شعبة المشتريات، إعداد نهج لضمان الإمداد المطرد وتخفيض التكاليف إلى أدنى حد. وتعتبر اتفاقات توريد الأغذية مثالا لذلك: فقد طُرحت هذه الاتفاقات بصورة تجريبية في سنة 2013 وبحلول نهاية سنة 2014 كان **البرنامج** قد استخدمها في شراء 400 000 طن متري من المنتجات الغذائية. والأسعار المنصوص عليها في اتفاقات توريد الأغذية تقل عن أسعار السوق الحاضرة بنسبة تتراوح بين 15 و20 في المائة، مما يمكن **البرنامج** من تحقيق وفورات تصل إلى 17 مليون دولار أمريكي في شراء الأرز والذرة ومستحضر SuperCereal.

33- ووضع **البرنامج** نهجا لتحقيق وفورات المشتريات تحركه العوامل الآتية: 1) المشتريات الموسمية لزيادة الشراء محليا إلى أقصى حد في فترات ما بعد الحصاد؛ 2) استخدام أدوات معلومات السوق؛ 3) آليات العقود والأسعار المثلى. وأتاح ذلك توفير مبلغ 38 مليون دولار أمريكي من مشتريات الأغذية عام 2014، وهو ما يشكل نحو 3 في المائة من قيمة مشتريات **البرنامج** السنوية.

34- في سنة 2013، شرع موظفو المشتريات في التعاون مع خبراء من جامعة مانيتوبا في كندا لتحديد أفضل الممارسات لإدارة مخاطر أسعار الأغذية والتخفيف من وطأتها باستخدام أدوات معلومات السوق.

35- ويجري إصدار تقارير سوقية شهرية وأسبوعية للرجوع إليها عند شراء الذرة والقمح والأرز والزيوت النباتية والبقول. وغطت التقارير الصادرة عام 2014، والبالغ عددها 21 تقريراً، مؤشرات مثل الأسعار الحاضرة والآجلة،

وأوضاع الأسواق مثل حالات حظر الاستيراد/التصدير، وتنبؤات الأرصاد الجوية والمؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على 50 في المائة من مشتريات **البرنامج**.

36- وأعدت شعبة المشتريات، بصفتها عضواً في الفريق العامل المعني بسلسلة الإمداد في **البرنامج**، إطار عمل سنة 2015 لاستراتيجيات التسوق. وتعكس هذه الاستراتيجيات الطلب وفرص الشراء وتكاليف اللوجستيات لأنواع الأغذية الرئيسية العشرة المستخدمة في العمليات وتغطي 90 في المائة من المشتريات السنوية **للبرنامج**.

إدارة سلامة الأغذية وجودتها

37- يرمي نظام سلسلة الإمداد في **البرنامج** إلى تسليم الأغذية الآمنة والمغذية في حينه للمستفيدين. ويزيد **البرنامج** من قدرته على التصدي للتحديات المقترنة بتطور سلة غذائية تشمل مزيد من الأغذية المغذية الخاصة والمجهزة، التي تؤلف حاليا 30 في المائة من السلة.

38- ودعما لإنتاج الأغذية وتجهيزها محليا، وفر خبراء تكنولوجيا الأغذية في **البرنامج** الخبرة التقنية في ميدان مراقبة جودة الأغذية والإصحاح والإنتاج في المصانع لمنتجي حلوى التمر والبسكويت العالي الطاقة في أفغانستان ومصر والأردن. وهذه المنتجات تستخدم على نطاق واسع في برامج التغذية المدرسية في هذه البلدان.

39- واضطلع خبراء تكنولوجيا الأغذية أيضا، في 16 بلدا، بعمليات مراجعة للموردين بلغت 67 عملية وشملت التأكد من الجودة والطهي والتقوية والتغليف وتوافر مقومات الاستدامة التجارية. وحينما لا يلبي الموردون معايير **البرنامج** فإنه يبين لهم المجالات التي تحتاج إلى تحسين بغية الاستمرار في العمل معه. وتركز عمليات المراجعة التي يضطلع بها **البرنامج** على الموردين الذين ينتجون أغذية معقدة مثل المنتجات المغذية الخاصة.

40- ويعمل **البرنامج** مع القطاع الخاص وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في مبادرات تتعلق بالأغذية المغذية الخاصة وتركز في المقام الأول على توحيد المواصفات الغذائية عبر القطاعات. كما يعمل **البرنامج** مع شركائه في دراسات تتعلق بمدة صلاحية المنتجات ومعايير المصانع والإنتاج.

تنمية القدرة الشرائية وقدرات الموظفين

41- في سنة 2014، عالج فريق الشراء الدولي، الذي يوجد مقره في روما، 45 في المائة من مشتريات **البرنامج** الغذائية بغرض تعظيم وفورات الحجم على امتداد أقاليم متعددة وكان نصيب المكاتب الإقليمية 25 في المائة من المشتريات الغذائية في سنة 2014، بينما كان نصيب المكاتب القطرية 30 في المئة منها.

42- وفي نهاية سنة 2014، كان عدد الموظفين الفنيين الدوليين المسؤولين عن المشتريات الغذائية في **البرنامج** يبلغ 32 موظفا، منهم 26 موظفا في المكاتب الإقليمية والقطرية. وكان هناك ثلاثة موظفين فنيين مبتدئين ممولين من سويسرا وألمانيا. ونظرا لأهمية ضمان تسليم أغذية آمنة ومغذية للمستفيدين، فقد أنشأ **البرنامج** وظيفة رئيس جودة الأغذية وسلامتها في سنة 2014. وقد استكمل تسعة موظفين المستوى 2 من إجازة المشتريات العامة والتدريب المقرَّة من المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد. وبغية توجيه خطة العمل، عقدت شعبة المشتريات اجتماعات منتظمة مع كل موظفي لمناقشة الاستراتيجيات المقبلة وغيرها من القضايا المتعلقة بالمشتريات.

43- ووفقا لاستراتيجية شؤون العاملين ودعما لخطة عمل المشتريات، أنشأت شعبة المشتريات أربعة مرتسمات وظيفية: 1) الاستراتيجية العالمية وتطوير العمل وإدارة المخاطر، وهي وظائف على مستوى المقر بصفة رئيسية، 2) الخبرة السلعية في المعلومات السوقية المعمقة المتعلقة بالسلع الغذائية الرئيسية، والبضائع والخدمات الرئيسية، والفئات السلعية **للبرنامج**، بما في ذلك إدارة العلاقات مع الموردين، وهي وظائف على مستوى المقر/المكاتب الإقليمية بصفة رئيسية؛ 3) تنفيذ عمليات الشراء، بما في ذلك معرفة السوق المحلية وإدارة البائعين وإدارة المخاطر، وهي وظائف على مستوى المكاتب القطرية/المكاتب الإقليمية/المقر؛ و4) سلامة الأغذية وجودتها. وتستند عمليات إعادة تكليف الموظفين وترفيعهم واستئجار الخدمات الخارجية على أساس هذه الأدوار وعلى مؤشر التعقيد القطري.